



أعلنت المفوضية الأوروبية لشؤون الهجرة أن أزمة اللاجئين إلى الدول الغربية تعتبر من أخطر الأزمات التي يواجهها المجتمع الدولي منذ الحرب العالمية الثانية. ويرى المؤرخون أن انفصال باكستان عن الهند سنة 1947، أدى إلى تهجير عشرة ملايين نسمة من مواطني الدولتين المنشقتين. لذلك، تبارى الأدباء في إصدار عشرات الكتب التي تعبر عن حالات اليأس والإحباط والضياع وكل ما رافق ذلك الحدث المرير من مآس أفرزها الانشطار الدموي!

إضافة إلى النكبات الناجمة عن الحروب الأهلية، والنزاعات المحلية الطاحنة، فإن العوامل الطبيعية كثيراً ما تفرض الهجرة على سكان شعب مسالم يعتمد على الزراعة في تأمين معيشته.

مثل ذلك، أن هجرة أكثر من مليوني إرلندي إلى الولايات المتحدة كانت بسبب القحط الذي أصاب زراعة البطاطا والفاصوليا، الأمر الذي دفع المواطنين إلى الهجرة القسرية (1845).

المراجعة الموضوعية لأعمال التهجير تؤكد أن ما أحدثته انتفاضة شبان «درعا»، منتصف آذار (مارس) 2011، لم تحدثه انتفاضات «الربيع العربي» في تونس ومصر ولبيبا.

أي أن موجات النزوح الجماعي بقيت محصورة داخل حدود البلدان الثلاثة. في حين تدفقت الهجرة السورية خلال المرحلة الأولى من الحرب الأهلية لتغمر بشيوخها ونسائها وأطفالها الحدود التركية والأردنية واللبانية.

يدعّي زعماء أحزاب المعارضة في سوريا أن الرئيس بشار الأسد تصرف بقسوة ضد شبان «درعا» وذويهم، إضافة إلى شيوخ العشائر فيها.

ولما اتسعت حلقة التمرد والعصيان، وانتشرت في المدن الكبرى مثل حمص وحلب، أمر بنزول الجيش لمقاومة ما وصفه بـ «الإرهابيين الذين ينفذون إرادات خارجية». وكما تصدى والده لقمع اضطرابات مدينة حماة سنة 1982 التي نفذها شباب «الإخوان المسلمين»... كذلك تصدى نجله لحركات المعارضة المسلحة التي بدأت في درعا وحمص، ثم امتدت إلى حلب ودمشق.

المهم، أن حصيلة الصدامات الأولى دفعت بالآلاف من المدنيين المحايدين إلى الهرب باتجاه الأردن وتركيا ولبنان وال العراق

ويبدو أن الحكومة الأردنية كانت تتوقع حدوث اختراقات لحدودها مع سوريا، بدليل أنها حضرت اللاجئين في منطقة معينة حيث أقامت «مخيم الزعتري». وأعلنت عمان حتى الآن استقبال أكثر من مليون ومئتي ألف لاجئ.

أما تركيا فقد استقبلت دفقةً من اللاجئين الذين نزحوا إليها من مدينة حلب وريفها ومناطق الشمال السوري. واختارت الحكومة لإيوائهم مخيمات أبرزها «غازي عنتاب». وانتشر آخرون في المدن بحثاً عن عمل ويقدر العدد الإجمالي بحوالى مليونين ومئتي ألف.

ولأسباب غير واضحة الأهداف، تفاظر على لبنان عبر حدوده الممتدة مع سوريا أكثر من مليون ونصف المليون نازح، توزعوا على مختلف المحافظات.

وبما أن الدولة عجزت عن تأمين المخيمات الالزمة لهم، فقد جرت عملية استيعابهم بطريقة عشوائية سمح لها بحرية منافسة المواطنين اللبنانيين في مجال الخدمات. وربما أسعفهم القبول بأجور مخفضة على إيجاد فرص عمل بسهولة غير معهودة.

وكان من الطبيعي أن تصدر عن جماعة 8 آذار تفاسير مختلفة تتعلق بالإهمال الذي تعاملت به الدولة مع موضوع تنظيم هذه الأعداد الضخمة من النازحين. وهي أعداد ستشكل في المستقبل الغالبية الشعبية لرجحان كفة التوازن القائم على توزيع المكاسب والمناصب، خصوصاً إذا بقيت مسألة اللجوء والتزوح من دون حل.

والمؤكد أنها ستواجه أفقاً مسدوداً، إذا ما استمرت الحكومة السورية في تصلبها حيال معارضة كل الحلول المطروحة لإعادة حوالي خمسة ملايين لاجئ فروا في جهات مختلفة.

قبل سنتين تقريباً قام وزير الشؤون الاجتماعية اللبنانية رشيد درباس بزيارة خاصة لمخيم الزعتري في الأردن. ورفاقه المسؤول عن إدارة المخيم في جولة شملت كل الأقسام المتعلقة بالبرامج اليومية. وأطلعه على النظام الداخلي لسير العمل، مؤكداً له أن الحكومة وضعـت مطالب اللاجئين في مقدم اهتماماتها. وأخبره أيضاً بأن إدارة المخيم تحفظ بقائمة تضم أسماء الموجوبين، مع نبذة عن سيرة حياة كل لاجئ أثناء وجوده في سوريا.

وبسبب انتشار النازحين، وتمددـهم في مناطق متباينة مثل البقاع والجنوب والشمال، كان من الصعب استيعابهم في مخيم ضخم واحد شبيه بمخيم «الزعترى» في الأردن.

وفي حديث مسـهب أجراه وزير الخارجية جبران باسيل، لمح إلى هذه المشكلة بالقول: أن الحكومة اللبنانية امتنعت عن إقامة مخيمات للنازحين السوريين خشية تكرار تجربة المخيمات الفلسطينية. وقال في هذا السياق أيضاً: «إن لبنان يستضيف فوق أرضه الضيقة مئتي نازح ولاجئ ضمن الكيلومتر المربع. وهذا الرقم يشكل ما نسبته أربعين في المئة من عدد سكان لبنان».

لهذه الأسباب وسوها، رأى المولجون بمعالجة هذه المشكلة المعقدة أن آفاق الحل مسدودة بسبب تنوع الأزمة وتشعبها. لذلك، لجأت الحكومة إلى اعتماد بعض القوانين الردعية المتعلقة بضبط الحدود، أي القوانين التي تقيد حركة الدخول من سوريا إلى لبنان. وقد اضطرت في هذا المجال إلى اعتماد الأرقام الرسمية المسجلة لدى المفوضية العليا للجـئـين، والتي وصلـت مطلع هذه السنة إلى مليون ومئتي ألف نازح سوري.

بين مشاريع الحل التي اقترحها فريق خبراء من المتبرعين، كان مشروع إقامة مخيمين ضخمين، الأول عند آخر الحدود اللبنانيّة من جهة «المصنع»... والثاني، بعد مخيّم نهر البارد في منطقة الشمال.

والغاية من هذا المشروع الواسع تحقيق هدفين أساسيين: الأول، إشعار النازحين السوريين بأن وجودهم على الأراضي اللبنانيّة هو وجود مؤقت... وبأنه لا يجوز تجريدهم من الانتماء الوطني والهوية المحليّة.

والثاني، خلق أجواء انفراج يشعرون فيها بالاستعداد الدائم للانتقال إلى الفضاء السوري في حال تقررت إقامة منطقة آمنة على حدود حلب المحاذية لتركيا... أو في حال سمحـت الظروف الأمنية لنقل النازحين إلى مدنـهم وقراهم من أجل المساهمة في إعادة الإعمار.

عقب إعداد المشروع بكامل تفاصيله وتصاميمـه، أرسـلت نسخـة منه إلى دمشق بغـرض موافقة السـلطـات المعنية.

وجاءـ الجواب سلبيـاً مع إـيـضـاحـ لـمـوقـفـ الدـولـةـ السـوـرـيـةـ، خـلاـصـتـهـ أـنـ كـلـ مواـطـنـ يـغـادـرـ البـلـادـ منـ دونـ إـذـنـ شـرـعيـ منـ دائـرةـ الـأـمـنـ العـالـمـ لا يـسـمـحـ لـهـ بـالـعـودـةـ.

وـذـكـرـ فيـ حـيـنـهـ أـنـ «ـحـزـبـ اللـهـ»ـ رـفـضـ وـجـودـ تـجـمـعـاتـ سـكـانـيـةـ سـوـرـيـةـ سـنـيـةـ فـوـقـ الأـرـاضـيـ الـلـبـنـانـيـةـ، قـدـ تـحـولـ إـلـىـ سـنـدـ وـعـضـدـ لـسـنـةـ لـبـنـانـ، تـماـمـاـ مـثـلـمـاـ تـحـولـتـ مـخـيمـاتـ الـمـقاـمـةـ الـفـلـسـطـيـنـيـةـ إـلـىـ سـنـدـ لـمـيلـيشـيـاـ إـبـرـاهـيـمـ قـلـيلـاتـ فـيـ الـحـربـ الـلـبـنـانـيـةـ (ـالـمـراـبـطـونـ).

وـكـانـ واـضـحاـ منـ طـبـيـعـةـ جـوـابـ الرـفـضـ أـنـ مـلـايـنـ العـناـصـرـ السـنـيـةـ التـيـ لـجـأـتـ إـلـىـ الـأـرـدـنـ وـتـرـكـياـ وـلـبـنـانـ هـرـبـاـ مـنـ القـصـفـ وـصـوـارـيـخـ «ـسـكـادـ»ـ وـبـرـامـيلـ الـمـتـفـجـرـاتـ وـالـسـلـاحـ الـكـيـماـويـ وـالـمـجاـزـرـ الـمـتـنـقـلـةـ...ـ هـذـهـ الـمـلـايـنـ تـمـ تـهـجيـرـهـاـ عـنـ سـابـقـ تـصـورـ وـتـصـمـيمـ بـهـدـفـ تـفـريـغـ مـنـاطـقـ سـوـرـيـةـ مـعـيـنـةـ مـنـ الـمـواـطـنـيـنـ السـنـةـ.

وـالـحـجـةـ كـمـاـ أـعـلـنـهـ النـظـامـ أـنـ قـسـمـاـ كـبـيرـاـ مـنـ هـذـهـ الطـائـفةـ يـدـعـمـ الـمـتـمـرـدـينـ مـثـلـ دـاعـشـ وـجـبـهـةـ الـنـصـرـةـ (ـالـقـاعـدـةـ)ـ وـجـيشـ الـإـسـلـامـ وـأـحرـارـ الشـامـ وـالـجـيـشـ السـوـرـيـ الـحـرـ، إـضـافـةـ إـلـىـ فـصـائـلـ كـرـديـةـ وـتـرـكـمانـيـةـ.

وـتـدـعـيـ الـمـعـارـضـةـ السـوـرـيـةـ أـنـ الـهـدـفـ غـيرـ المـعـلـنـ مـنـ وـرـاءـ مـعـاقـبـةـ السـكـانـ السـنـةـ، يـنـحـصـرـ فـيـ دـفـعـهـمـ إـلـىـ إـحـادـاثـ فـرـاغـ سـكـانـيـ، وـمـنـهـمـ مـنـ إـقـامـةـ سـلـطـةـ بـدـيـلـةـ مـكـانـهـ.

وـفـسـرـتـ الـعـوـاصـمـ الـعـرـبـيـةـ وـالـغـرـبـيـةـ هـذـاـ التـصـرـفـ بـأـنـهـ نـاتـجـ عـنـ تـفـكـيرـ الرـئـيـسـ بـشارـ الـأـسـدـ بـإـحـيـاءـ الـدـوـلـةـ الـعـلـوـيـةـ التـيـ أـنـشـأـتـهـاـ فـرـنسـاـ الـمـنـتـدـيـةـ، إـلـىـ جـانـبـ دـوـلـةـ دـمـشـقـ وـدـوـلـةـ حـلـبـ وـدـوـلـةـ الدـرـوزـ...

وـكـانـتـ مـعـاهـدـةـ سـانـ -ـ رـيمـوـ (ـ1920ـ)ـ قدـ وـضـعـتـ سـوـرـيـةـ تـحـتـ الـانتـدـابـ الـفـرـنـسـيـ الـذـيـ أـلـفـيـ سـنـةـ 1925ـ الـاـتـحـادـ السـوـرـيـ، وـأـحـلـ مـحـلـهـ دـوـلـةـ سـوـرـيـةـ مـؤـلـفـةـ مـنـ مـقـاطـعـتـيـ دـمـشـقـ وـحـلـبـ، إـضـافـةـ إـلـىـ مـنـطـقـيـ الـعـلـوـيـنـ وـجـبـلـ الدـرـوزـ.

وـالـثـابـتـ تـارـيخـياـ، أـنـ دـوـلـةـ الـعـلـوـيـنـ لـمـ تـحـولـ إـلـىـ دـوـلـةـ مـسـتـقـلـةـ، بـدـلـيلـ أـنـهـاـ لـمـ تـكـنـ تـمـلـكـ مـصـرـفـاـ مـرـكـزاـ مـسـتـقـلـاـ، وـلـاـ دـائـرةـ جـمـارـكـ لـجـمـعـ الـعـائـدـاتـ. وـسـقـطـ الـمـشـرـوـعـ الـفـرـنـسـيـ بـفـعـلـ مـعـارـضـةـ السـيـاسـيـيـنـ السـوـرـيـيـنـ فـيـ هـذـهـ «ـالـدـوـلـ»ـ الـنـاشـئـةـ.

الـوـقـائـعـ الـتـيـ قـادـتـ إـلـىـ هـذـاـ الـاسـتـنـتـاجـ تـشـكـلـتـ مـنـ كـثـرـ إـهـتـمـامـ النـظـامـ السـوـرـيـ بـالـحـفـاظـ عـلـىـ أـمـنـ الـلـانـقـيـةـ، وـالـسـماـحـ لـلـأـسـطـوـلـ الـرـوـسـيـ بـالـمـراـبـضـةـ فـيـ مـيـنـائـهـ.

وـتـرـعـمـ الصـحـفـ الـغـرـبـيـةـ أـنـ الـأـسـدـ بـدـأـ يـفـكـرـ مـنـذـ سـنـتـيـنـ بـالـخـيـارـ الـذـيـ تـبـنـاهـ عـمـهـ رـفـعـتـ حـولـ إـقـامـةـ دـوـلـةـ عـلـوـيـةـ مـسـتـقـلـةـ.

والسبب أن قواته فقدت قدرة الاحتفاظ بالخط الذي يربط العاصمة دمشق باللاذقية عبر بلدتي بيرود والسلمية. ويُقال أن تحرير «القصير» بواسطة «حزب الله» كان بطلب شخصي من بشار الأسد، من أجل الحفاظ على الخط الوهمي للدولة المرتبطة!

بقي السؤال الكبير المتعلق بمستقبل خمسة ملايين نازح ولاجئ سوري تقاسمه عملية استيعابهم دول أوروبية عدّة، إضافة إلى الأردن ولبنان وتركيا!

الحكومة الفرنسية تنتقد موقف الولايات المتحدة التي اشتركت بقفز «داعش» فقط، وتنمّت عن قصف النظام السوري. وهي تفسّر هذا التصرّف بأنه ناتج من تحاشي إغضاب إيران بسبب الحفاظ على سلامة الاتفاق النووي.

وترى الحكومة الفرنسية أيضًا أن اللاجئين سيستمرون في التدفق من سوريا إلى أوروبا ما دامت قوات الأسد تواصل غاراتها على الأماكن الآهلة بالسكان المحايدين الذين لا يملكون ثمن تذكرة سفر بالمراكب المطاطية!

أما بالنسبة إلى مستقبل النازحين في لبنان، فإن الدولة يجب أن تهتم بمساعدتهم وإعانتهم ولو لفترة سنة، يمكن بعد ذلك أن تجد الحل في نهاية عهد الرئيس باراك أوباما.

وأعطت الزيارة التي قام بها رئيس وزراء بريطانيا، ديفيد كاميرون، بعض الأمل لمنتظري الحل الخارجي. ولكن حقيقة الأمر تكشف عن اهتمام كاميرون بحل مشكلته في بلاده، حيث تعالت أصوات المتظاهرين ضده.

لذلك، وعد الحكومة اللبنانية باستضافة 20 ألف لاجئ خلال السنوات الخمس المقبلة، أي إلى سنة 2020. وربما يجيء من بعده رئيس وزراء آخر يلغى هذا التعهد... أو يساعد على إيجاد حل داخل سوريا لا داخل لبنان!

[الحياة اللندنية](#)

المصادر: